مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

أين أصبح الحراك النيابي للتمديد لليونيفيل؟ خلف: مطلوب إعادة النظر في القرار 2790

بعد التطورات الدراماتيكية التي حصلت في الجنوب، وأدت إلى توسع الإحتلال الإسرائيلي في مناطق مختلفة، إنطلق منذ شهر أيار المنصرم تحرك نيابي عبر توقيع عريضة من 86 نائبا على رأسهم رئيس المجلس النيابي، تطالب بتمديد عمل قوات الطوارىء الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل) إنطلاقا من ضرورة إعادة النظر في القرار 2790

لم تركز العريضة النيابية على مطلب التمديد الآلي لليونيفيل، بل على ضرورة إعادة النظر بالقرار 2790 انطلاقا من أن الوقائع الميدانية التي صدر القرار في ظلها تغيرت بصورة جوهرية.
"الأمن العام" إلتقت النائب ملحم خلف.

■ هل يمكن أن تشرح لنا كيف انطلقت فكرة العريضة النيابية التي تطالب بالتمديد لليونيفيل في الجنوب؟

□ في شهر آذار 2026، وبعد التطورات الخطيرة التي شهدها جنوب لبنان، شعرنا بقلق بالغ من إنهاء مهام اليونيفيل في ظل هذا الكم من المخاطر التي تهدد الجنوب وأهله. من هنا، انطلقت فكرة توجيه كتاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، للمطالبة بإعادة النظر في القرار 2790 على ضوء التطورات التي طرأت منذ صدوره. في مطلع أيار الماضي، وضعت نص العريضة واقترحته على جميع النواب من دون استثناء، فوقع عليه 86 نائبا، على رأسهم رئيس المجلس النيابي ونائبه. تكمن أهمية هذه المبادرة في أنها جمعت أكثرية نيابية موصوفة من مختلف الطوائف والمناطق والكتل السياسية، بما يؤكد أن حماية الجنوب وسيادة لبنان ووحدة أراضيه مسؤولية وطنية تتجاوز الاصطفافات السياسية.
قانونيا، نحن لا نطالب بتمديد آلي لليونيفيل، بل بإعادة النظر في القرار 2790 انطلاقا من مسألة أساسية: إن الوقائع الميدانية التي صدر القرار في ظلها تغيرت بصورة جوهرية، وبات إنفاذه بصيغته الحالية متعذرا عمليا. فاستمرار الاحتلال واتساع رقعته والتغيرات التي طرأت على الأرض تطرح تساؤلات جدية حول إمكان تطبيق الترتيبات التي نص عليها القرار، لا سيما في ما يتصل بمستقبل وجود اليونيفيل وانسحابها. عندما تصبح الوقائع التي يفترض أن ينفذ القرار في ظلها مختلفة بصورة جوهرية، لا يمكن التعامل مع التنفيذ وكأن شيئا لم يتغير. لذلك، نطالب مجلس الأمن بإعادة تقييم قراره والخيارات التي ينص عليها، بما يجعلها قابلة للتطبيق في ضوء الواقع القائم، ويمنع أي فراغ دولي يفاقم المخاطر في الجنوب. أما دستوريا، فتنطلق المبادرة من مسؤوليتنا كنواب في الدفاع عن سيادة لبنان ووحدة أراضيه، وحق المواطنين في البقاء في أرضهم بأمان. فنحن لا نعتبر اليونيفيل بديلا من الدولة أو الجيش اللبناني، بل مظلة أممية داعمة للشرعية اللبنانية، إلى حين تمكن الدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها. المسألة، إذا، ليست التمسك باليونيفيل، بل ضمان ألا يتحول انسحاب هذه القوة، في ظل استمرار الاحتلال وتعذر تطبيق الترتيبات القائمة عمليا، إلى عامل إضافي لزعزعة الاستقرار. المطلوب أن تساعد الأمم المتحدة عبر قوة اليونيفيل، الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها وحماية أهل الجنوب، لا أن تحل مكانها.

■ أين أصبح التحرك الذي تقومون به في هذا المجال، وما هي النتائج التي توصلتم إليها؟

□ تحركنا مر بمرحلتين متكاملتين: مرحلة إيصال الموقف النيابي إلى المرجعيات اللبنانية والأممية والدولية، ومرحلة تدعيمه بمذكرة حقوقية وقانونية تشرح ضرورة إعادة النظر في القرار 2790 في ضوء التطورات الميدانية. في المرحلة الأولى، جرى ارسال المذكرة النيابية الموقعة من 86 نائبا عبر وزارة الخارجية اللبنانية إلى بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان جان أرنو. سلمنا المذكرة أيضا إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، حرصا على تكامل المبادرة النيابية مع الجهد الرسمي.
على المستوى النيابي، عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين اجتماعين: الأول مع سفراء الدول المساهمة بقوات في اليونيفيل، والثاني مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وقد عرضنا خلالهما مخاوفنا من تداعيات انسحاب اليونيفيل، وضرورة بحث مستقبل الوجود الأممي على أساس الوقائع الميدانية ومقتضيات الاستقرار في الجنوب. في المرحلة الثانية، جرى إعداد مذكرة حقوقية وقانونية تتناول الأسس التي تستوجب إعادة النظر في القرار، لا سيما التغيرات الجوهرية التي طرأت على الأرض وما نجم عنها من تعذر عملي لإنفاذ القرار بصيغته الحالية. وقد سلمت هذه المذكرة إلى رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء، والى وزير الخارجية والمغتربين بهدف إيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن. كما سلمت إلى سفارة اليونان، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن منذ الأول من تشرين الأول 2026، وإلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيار لاكروا، خلال زيارته إلى لبنان.
نعمل على توسيع دائرة الاتصالات لتشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ورئيس المجموعة العربية في المجلس، إلى جانب الدول الصديقة والمشاركة في اليونيفيل، بهدف حشد أوسع دعم دولي لمراجعة القرار والتوصل إلى مقاربة تمنع نشوء فراغ أممي في الجنوب. أما النتائج حتى الآن، فتتمثل في وضع القضية على الطاولة الرسمية والنيابية والديبلوماسية، لكن المسار لا يزال مستمرا، والوصول إلى النتيجة المطلوبة يحتاج إلى مزيد من الاتصالات والدعم الدولي الذي يترجم هذه المطالبة إلى خطوات عملية.

■ كيف كانت مواقف الدول الكبرى المعنية، لا سيما دول القرار والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي؟

□ لا يزال التواصل مع الدول الكبرى والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مستمرا، ومن المبكر الحديث عن موقف دولي موحد من المطالبة بإعادة النظر في القرار 2790. لذلك، نحرص على عرض الوقائع الميدانية الجديدة والحجج القانونية التي تستوجب مراجعة المقاربة المعتمدة. في هذا السياق، عرضنا هواجسنا خلال لقائنا مع لاكروا، حيث أكدنا له أن البحث في مستقبل اليونيفيل لا يمكن أن يقتصر على موعد انتهاء مهمتها، بل يجب أن يتناول طبيعة المرحلة التي ستليها، والخيارات الممكنة لتفادي أي فراغ دولي. نحن نريد أن نضع الدول المعنية أمام حقيقة أساسية: إن تغير الوقائع الميدانية يطرح إشكالية جدية بشأن إمكان إنفاذ القرار 2790 بصيغته الحالية. لذا، فإن المضي في ترتيباته من دون إعادة تقييمها، قد يؤدي إلى فجوة بين ما ينص عليه القرار وما يمكن تطبيقه فعليا على الأرض. المطلوب معالجة هذه الفجوة من خلال مراجعة جدية تأخذ في الاعتبار استمرار الاحتلال والتطورات التي طرأت منذ صدور القرار. أما بالنسبة إلى الدول الدائمة العضوية، فنحن نسعى إلى التواصل معها، انطلاقا من المصلحة اللبنانية، لا من منطق الاصطفاف مع دولة ضد أخرى. كما نؤكد أن هدفنا ليس التمسك باليونيفيل لذاتها، ولا أن تكون بديلا من الدولة أو الجيش اللبناني، بل أن يكون أي تغيير في وجودها مدروسا ومواكبا للمرحلة المقبلة، بما يعزز قدرة الدولة على ممارسة مسؤولياتها بقواها الأمنية الشرعية.

■ كيف يتم التنسيق مع الحكومة، وهل تعتقد أن هذا الحراك سيصل إلى النتيجة المرجوة؟



النائب ملحم خلف.

المبادرة ليست منافسة لعمل الحكومة ولا بديلا منها

□ نحن ننطلق من قناعة أساسية، وهي أن هذا الملف لا يمكن أن ينجح إلا من خلال تكامل الجهود بين السلطات الدستورية. فالحكومة مسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية والتفاوض باسم الدولة اللبنانية، فيما يتمثل دورنا كنواب، في المبادرة والمواكبة السياسية والديبلوماسية، وحشد أوسع دعم نيابي ووطني ودولي للموقف اللبناني. من هنا، حرصنا على وضع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في صورة تحركنا، وتسليمهم المذكرة النيابية والمذكرة الحقوقية والقانونية، لضمان تكامل المبادرة النيابية مع الجهد الرسمي، وإيصال موقف لبناني وطني جامع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. المطلوب من هذا التنسيق أن يتحول الموقف اللبناني الجامع إلى جهد ديبلوماسي متكامل، يشرح للمجتمع الدولي أن الظروف الميدانية التي صدر القرار 2790 في ظلها قد تغيرت، وأن إنفاذه بصيغته الحالية بات متعذرا عمليا. من هنا، تصبح إعادة النظر فيه ضرورة لمعالجة هذا التعذر لا مجرد خيار سياسي. أما فرص النجاح، فلا أريد أن أقدم وعودا أو أن أستبق نتائج الاتصالات الدولية. فالمسار يتطلب جهدا ديبلوماسيا كبيرا وتفهما من الدول المعنية، لا سيما أعضاء مجلس الأمن. لكن العمل الجدي والمتواصل، يمكن أن يؤثر في مسار النقاش الدولي. نحن لا نضمن النتيجة، لكننا نرفض الاستسلام لاحتمال الفشل. فمسؤوليتنا أن نبذل كل ما نستطيع لمنع نشوء فراغ في الجنوب، وتأمين الظروف التي تساعد الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على كامل أراضيها، وحماية أهلنا في قراهم وصون سيادة لبنان. في النهاية، هذه المبادرة ليست منافسة لعمل الحكومة ولا بديلا منها، بل هي جهد نيابي مكمل للجهد الرسمي. فحين تتكامل الجهود النيابية والرسمية حول موقف وطني جامع وواضح، نستطيع إيصال صوت لبنان إلى المجتمع الدولي كصوت واحد، متضامن ومتكافل، دفاعا عن سيادته، ومنعا للفراغ في الجنوب، وتمكينا للدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها.